

## حرب ريشل



بقلم: نبهان خريشة  
أستاذ الصحافة في جامعة بيرزيت

سلاح الجريمة ليس رصاصاً أو قنابل، إنما فولاذ جرافة صنعت في الولايات المتحدة.

ومسرح الجريمة ليس مصنعاً أو ورشة بناء في الولايات المتحدة، وإنما في رفح زاوية فلسطين الجنوبية. والضحية ليست فتاة فلسطينية هذه المرة، وإنما فتاة أمريكية هي ريشل كوري التي سحقتها جرافة صنعت في بلادها التي زودت بها إسرائيل على حساب دافع الضرائب فيها.

ريشل كوري كان بإمكانها العيش برغد في بلدتها أوليمبيا في ولاية واشنطن على شاطئ الباسيفيكي، وأن تدفن رأسها في رمال «جهل» الراي العام الأمريكي بقضايا ما وراء البحار، أو أن تتمتع بثقافة عالية في حق إسرائيل بالدفاع عن نفسها في مواجهة «الإرهاب» الفلسطيني.

لكن ريشل اختارت قطع مسافة أكثر من اثني عشر ألف كيلومتر إلى فلسطين، وتحديدًا إلى رفح، أكثر المناطق التي فتكت بها آلة الحرب الإسرائيلية، لتشن حرباً خاصة بها، نخيرتها فيها، صدر عار أمام جرافات مفولدة، لمنع هدم منزل من الصفيح، أو في أفضل الأحوال من الطابوق.. وهدف حربها ليس وقف أعقاب البنادق الحديدية الإسرائيلية وشفرات ملاعق جرافات D9 العملاقة، وإنما التشكيك بالقيم الأخلاقية التي نشأت عليها في أمريكا، وكشف شيزوفرينيا الديمقراطية الغربية.

لقد صعقت ريشل بمشاهد الحفر التي أحدثتها طلقات الدبابات في جدران بيوت الفلسطينيين في رفح ومخيمها، وتساءلت في إحدى رسائلها بالبريد الإلكتروني لوالدها: هل بإمكان أطفال رفح العيش دون مثل هذه الحفر؟ وربما تساءلت في عقلها الباطني: ماذا لو يختفي الآيس كريم مثلاً من أسواق الولايات المتحدة، فهل يمكن للأطفال الأمريكيين أن يحتلموا ذلك؟

ريشل، التي لم يكن قد مضى على وجودها أكثر من أسبوعين ويوم واحد عندما كتبت أول رسالة إلكترونية لوالدها، توصلت إلى نتيجة مفادها أنه ليس بإمكان القراءة وحضور المؤتمرات ومشاهدة الوثائق أن تهينها للواقع الذي يعيشه الفلسطينيون، وليس بالإمكان تخيل مثل هذا الواقع ما لم يعيش بنفسه في هذه المنطقة الملتهبة.

لم يسبق أن أطلقت النار على أي من أفراد أسرتها، أو أطلق صاروخ من برج مراقبة عسكري في نهاية أحد الشوارع في مسقط رأسها بلدة أوليمبيا على سيارة يقودها مواطن أمريكي.. ولم يسبق أن صادفت جنوداً مدججين بالسلاح أقاموا حاجزاً

## .. ما بين التسوية السياسية والتسوية الثقافية

فيصل دراج\*

«نحو سياسة ثقافية فلسطينية مستقبلية». هذا هو عنوان الندوة التي عقدت في القاهرة، والتي شارك فيها مثقفون ينتمون إلى اتجاهات مختلفة. تزامن انعقاد الندوة مع الذكرى الحادية والخمسين لثورة يوليو المجيدة، التي قادها جمال عبد الناصر، تأكيداً لقيمة الثقافة الفلسطينية وعروبته. ولعل هذا الالتزام، أو الطموح إليه على الأقل، هو الذي جعل موضوع الهوية الوطنية مسيطراً، كما لو كانت الثقافة حقلاً خاصاً لها أدواتها وعناصر إنتاجها وسبل الدفاع عنها أيضاً.

حققت الندوة حواراً واسعاً مفتوحاً بين اتجاهات مختلفة، تتضمن المنظور السياسي المسكون بهموم وطنية صريحة، وتنطوي أيضاً على بعض نزوعات تقنية مشغولة بالتصنيف والتمييز البارد و«الحياد الأكاديمي» لكنها كانت أولاً، وقبل كل شيء، برهاناً على استمرار الفلسطينيين في الحياة وقدرتهم على البحث والتنقيب، على الرغم من الحصار الإسرائيلي وعن سياسة الاحتلال. مع ذلك، فإن هذه الندوة تطرح أسئلة كثيرة أولها: ما هي الثقافة، وما المقصود بالعمل الثقافي الفلسطيني؟ لقد ظن البعض، منذ زمن طويل حتى اليوم، أن الثقافة هي مجموعة من الاختصاصات المتنوعة قوامها أفراد مبدعون يمارسون الشعر والقصة والرواية وعلم الاجتماع والآثار...

تُختصر الثقافة، في هذا التصور الإداري- التقني، إلى فعل الكتابة، أو إلى ثقافة الاختصاص، حيث المثقف هو من يحسن الكتابة ويتعامل مع شكل معين من الكلام، وغير المثقف هو الإنسان العادي الذي لم يحصل على لقب علمي أو لا يستطيع الكتابة ب«لغة مختصة». تصبغ السياسة الثقافية، في هذا التصور، سياسة فردية، أو بين أفراد، تفرض على المثقفين، وهم أفراد، أن يتعاونوا مع السياسيين، وهم أفراد أيضاً، كما لو كان لـ «الشعب» اختصاص آخر، يضعه خارج السياسة والثقافة معاً.

ما معنى السياسة الثقافية في تصور قوامه الأفراد والاختصاص؟ يظهر هنا سؤال.. «التسوية الثقافية» الابن الشرعي لسؤال «التسوية السياسية». مع ذلك، فإن موضوع الهوية الثقافية الوطنية، الذي انشغل به المثقفون الفلسطينيون يرفض هذه الصيغة، فاصلاً بين السياسي والثقافي، على اعتبار أن للسياسي الحق في المرونة والمساومة والتعاطي مع الممكن والمحتمل، على خلاف الثقافي، الذي يتعامل مع الثوابت والمبادئ الأساسية. اعتماداً على هذا الفصل المنشود، يمارس رجل السياسة عمله اليومي كي ينتهي إلى «التسوية السياسية» ويبقى المثقف في مواقفه الأولى رافضاً مفهوم «التسوية الثقافية» أو «ثقافة التسوية». وبهذا المعنى يأخذ رجل السياسة باليومي والمجزوء والمتغير، ويتمسك رجل الثقافة بالثابت والاستراتيجي والمبدئي... غير أن الحل المنشود لا يقف على قدميه طويلاً، ذلك أنه يقع بسبب مفهوم السياسة، الذي يتسرب إلى الثقافة، منتهاً لزوماً إلى تعبير: السياسة الثقافية، سواء أرادت هذه السياسة أن تكون مستقبلية، أم امتداداً للماضي.

إن سؤال الفلسطينيين الأكبر هو: الحفاظ على الهوية الوطنية الثقافية، الذي يُحيل على سياسة ثقافية تؤمن الأدوات والوسائل الضرورية التي تحافظ على هذه الهوية. غير أن السؤال الأكثر صعوبة هو توليد السياسة الثقافية القادرة على إنجاز ذلك. ففي التصور البسيط القائم على «فلسفة الاختصاص»، أو «تقسيم العمل» يمارس السياسي السياسة كما يريد، ويمارس المثقف الثقافة كما يريد، بشكل يحفظ لكل من الطرفين استقلاله عن الآخر. والسؤال الآن هو: التالي: أليست السياسة الثقافية من حيث هي شكلاً محدداً من ممارسة السياسة في الثقافة؟ أو: أليست السياسة الثقافية عنصراً محدوداً من سياسة عامة في الثقافة، وهي حقل مجزوء، مستقلة عن السياسة العامة التي تتضمن الثقافة وغيرها؟ يصدر الجواب مباشرة من جملة شهيرة لـ «فالتر بنيامين» تقول: «لا وجود لسياسة ثقافية صحيحة بدون سياسة صحيحة». بهذا المعنى فإن الفصل الشكلاني بين «التسوية السياسية» والثقافة التي لا تقبل بالتسوية يتداعى سريعاً، بسبب الترابط العضوي بين السياسة والثقافة. وواقع الأمر أن المثقفين الفلسطينيين الذين اجتمعوا في القاهرة في الأسبوع الأخير من تموز الماضي، تركوا سؤالين كبيرين معلقين في الهواء، السؤال الأول: ما هي الثقافة؟ والسؤال الثاني: ما هي السياسة الثقافية؟

بقي السؤال الكبيران بلا جواب لسببين، أولهما تصور تقليدي للثقافة يجعل منها اختصاصاً كتابياً، يفصل بينها وبين الشعب من ناحية، ويربط بين اختصاص الثقافة واختصاص السياسة من ناحية ثانية، الأمر الذي ينتهي إلى تحالف مباشر وبيدهي بين الثقافة والسلطة، وثانيهما تصور تقني للثقافة يرى الثقافة في الكتابة ولا يراها في حقل القيم الإنسانية الواسع. ولعل الانطلاق من القيم الرفيعة هو الذي يرى الثقافة في التضامن والتضحية والكفاح قبل أن يراها في مجال القصة القصيرة والنقد الأدبي والشعر... وفي هذا الإنزياح من تصور تقليدي إلى تصور ديمقراطي جديد يصبح الشعب هو مبتدأ الثقافة وخبرها، سواء أكان «حسه العام» صحيحاً، أم مخلوطاً بالضباب والميتافيزيقا. ولهذا، فإن الفصل بين «التسوية السياسية» و«التسوية الثقافية» يفضي إلى لا مكان، طالما أن موقع الثقافة الحقيقي هو القيم الشعبية- الوطنية، التي ترضى بالسلام دون أن ترضى عن «التشاطر السياسي» أو التنازلات السائبة. مهما تكن مساحة «التشاطر السياسي» تظل في المجال الفلسطيني قضية أخرى هي: قضية الذاكرة الوطنية التي تتوزع على اتجاهين: ذاكرة أولى تقول أن أرض فلسطين جميعها هي أرض للفلسطينيين، دون التوقف أمام «حق الأقوى»، وذاكرة ثانية وهي ذاكرة الأحلام الواسعة التي كتبها المبدعون الفلسطينيون، مثل غسان كنفاني وجبرا إبراهيم جبرا وعبد الرحيم محمود ومعين بسيسو وناجي العلي وغيرهم. أسئلة كثيرة يطرحها الإنسان الفلسطيني: كيف تنعكس التسوية السياسية على الثقافة؟ ما هي الحدود بين السياسة العامة والسياسة الثقافية؟ ولعل هناك سياسة ثقافية صحيحة بدون سياسة صحيحة تتضمن الثقافة وتتجاوزها؟

\* كاتب وناقد فلسطيني - دمشق.